معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (1656)

التنمية العادلة

معضلة النمو الاقتصادى أم عدالة توزيع الدخل

أ.د./ عثمان محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد

بمعهد التخطيط القومى

فبراير 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب ريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

التنمية العادلة

معضلة النمو الاقتصادى أم عدالة توزيع الدخل؟

عثمان محمد عثمان
أستاذ الاقتصاد
معهد التخطيط القومي

فبراير 2015

مقدمة

لماذا عاد الاهتمام بقضية توزيع الدخل؟

كانت فوارق الدخل، والفجوة بين الفئات الاجتماعية، محلاً للاهتمام، بل والقلق، بين الاقتصاديين المتخصصين والسياسيين على اختلاف توجهاتهم، حتى من خارج الأيديولوجيه الماركسية، وفى البلدان غير المنضوية تحت كتلة دول حلف وارسو. وربما كان أبرز الكتابات التى بدأت إثارة الانتباه إلى أهمية مسألة عدم المساواة فى توزيع الدخل وعلاقتها بالنمو الاقتصادى، وكذلك العلاقة بين هذين المؤشرين، هو الخطاب الذى ألقاه "كوزنتس" (Simon Kuznets،1955) فى المؤتمر السنوى السابع والثلاثين للرابطة الاقتصادية الأمريكية. وصارت هذه المقالة مرجعاً لكل ماتَبِعَها من دراسات وأبحاث ومراجعات حتى وقتنا الراهن. وارتكزت معظم هذه الأعمال العلمية إلى محاولة قياس واختبار الفرضية الأساسية التى اقترحها كوزنتس حول علاقة النمو الاقتصادى بنمط توزيع الدخل. ولأن كل هذا القدر الهائل من الكتابات والدراسات لم يُمْكنه حسم طبيعة هذه العلاقة، فليس مثيراً ولا مدعاة للاستغراب أن المؤشرات والبيانات التى استخدمها كوزنتس فى منتصف الخمسينات من القرن الماضى، لازالت هى نفس المؤشرات والإحصاءات التى يستخدمها كثيرون فى الوقت الراهن، إما للتدليل على صحة مقولة كوزنتس، أو لدحضها.

فى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن الاهتمام قد ظهر بما عُرِفَ بعد ذلك "بالدول النامية" أو "العالم الثالث". وعندما أطلق كوزنتس مقولته وطَرَح للنقاش هذه المسألة، كان مَحطُّ اهتمامه، واختيار الإحصاءات ينصب على الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، إنجلترا، ألمانيا). تتمثل خلاصة رؤية كوزنتس، فى أن التوزيع النسبى للدخل كان يتجه نحو التكافؤ أو المساواة (equality) وأن هذا الاتجاه العام كان ملحوظاً منذ العشرينات، وربما بدأ فى فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى. وطبقا لدراسته، ففى الولايات المتحدة الأمريكية، تُظْهِرُ صورة توزيع دخل الأُسَرْ أن نصيب أفقر 40% من السكان (الخُمسين الأدنى على سلم توزيع الدخل) قد زاد من 13.5% فى 1929 إلى 18% فى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية (متوسط السنوات 1944، 1946، 1947، 1950) بينما هبط نصيب أغنى 20% (الخُمس الأعلى فى سلم توزيع الدخل) من 55% إلى 44%، كما انخفض نصيب أغنى 5% من السكان من 31% إلى 20% فى نفس الفترة. كما أن البيانات المعروضة عن إنجلترا ربما تعكس اتجاهاً أعمق نحو انخفاض درجة اللامساواة فى توزيع الدخل. ولعل من أهم النقاط المحورية فى دراسة كوزنتس هو ماسجلته البيانات من التزامن والارتباط بين استقرار أو إنخفاض مستوى اللامساواة فى توزيع الدخل (الأنصبة النسبية للفئات الاجتماعية) وبين الزيادة الملموسة فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى. ويفسر كوزنتس هذا الاستخلاص بأن الانخفاض فى عدم المساواة بين الأنصبة يعنى أن نصيب الفرد من الدخل فى فئات الدخل المنخفض يزيد بمعدل أعلى من متوسط دخل الفرد فى الفئات الأغنى.

إتَّبَعَ تفاوت توزيع الدخل فى البداية فى الدول الغنية (خاصة التى تتوفر عنها بيانات لفترة طويلة مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة) النمط الذى افترضه كوزنتس، ألا وهو زيادة درجة التفاوت فى المراحل الأولى مع التصنيع والنمو ثم الاتجاه إلى الانخفاض بعد ذلك. فبعد أن بلغت حدة تفاوت الدخل ذروتها فى أواخر القرن التاسع عشر فى انجلترا، وحتى العشرينات من القرن العشرين فى الولايات المتحدة، بدأت فى الانخفاض بشدة لتصل إلى أدنى مستوياتها فى السبعينات. إتجه توزيع الدخل إلى اللامساواة والتفاوت بصورة متزايدة منذ أوائل الثمانينات فى معظم البلدان. ومنذ ذلك الوقت أصبحت أمريكا وانجلترا – وكذلك معظم الاقتصادات المتقدمة – أكثر غنى، وأكثر لامساواة (عدم عدالة) فى توزيع الدخل. فى 2010 كان متوسط دخل الفرد الأمريكى أعلى بنسبة 65% عن مستواه فى الثمانينات، وبنسبة 77% فى انجلترا. وفى غضون

نفس الفترة زادت التفاوتات فى الدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية (بمقياس جينى[1]) من 0.35 إلى 0.40 أو أكثر، وفى انجلترا من 0.30 إلى 0.37 .

لقد كان هذا اتجاهاً واضحاً فى زيادة درجة اللامساواة والتطور العكسى فى توزيع الدخل. وكان هذا هو الاتجاه ذاته فى 16 من بين 20 دولة غنية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD). (Branko Milanovic, 2011). انظر الشكل 1. وكما هو واضح فإن تَرَافُق زيادة متوسط الدخل مع زيادة التفاوت فى التوزيع فى الدول المتقدمة يجىء على خلاف ما تبناه كوزنتس وكثير من الاقتصاديين من فكر وتنظير فى هذا المجال.

الشكل (1) تطور نمط توزيع الدخل على المستوى العالمى

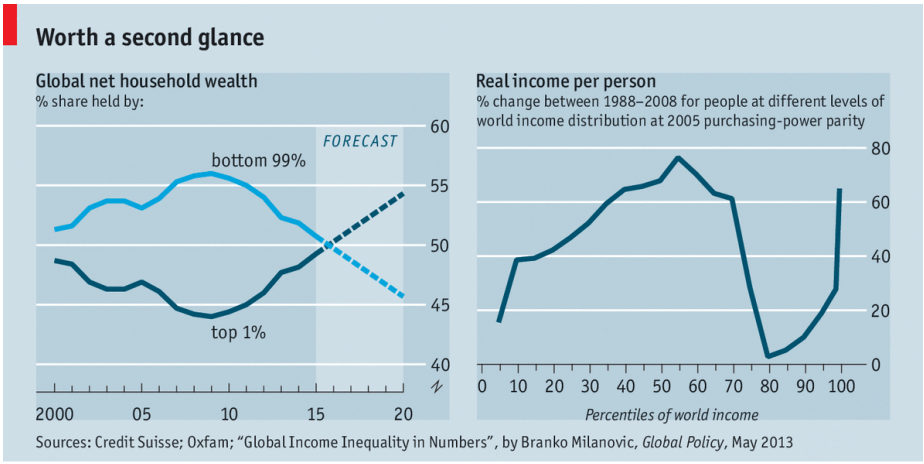

ولعل المثير للانتباه كذلك هو التغير فى نمط توزيع الدخل الذى حدث فى بلد كبير مثل الصين، بلد فقير يملك مزايا نسبية فى منتجات كثيفة العمل (غير الماهر)، حيث قفزت فيه نسبة التجارة إلى الناتج المحلى من 20% إلى أكثر من 60% فى 2008. كان المتوقع أن تتراجع اللامساواة، نتيجة ارتفاع أجور العمالة منخفضة المهارة بالمقارنة بنظيرتها من العمالة الماهرة. الواقع أن معامل جينى إرتفع فى الصين من 0.30 فى 1980 إلى حوالى 0.45 فى السنوات الأخيرة. مرة أخرى، الواقع يدحض النظرية (Milanovic, 2011). على الجانب المقابل، قد يرى البعض أن الحالة الصينية تتوافق – حتى الآن – مع فرضية كوزنتس. أى أن بلداً فقيراً بدأ مرحلته الأولى للتنمية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وهاهو يشهد تزايد التفاوت فى توزيع الدخل. هل ستبقى الصين على مسار منحنى كوزنتس، وتشهد إنخفاض معامل تفاوت الدخل فى السنوات المقبلة؟

وفيما يظهر فإن زيادة مستوى التفاوت فى توزيع الدخل لا ترتهن فقط بمرحلة النمو الاقتصادى ومستوى التنمية (وفقا لفرضية كوزنتس أو غيرها وماعداها). فهذا الارتباط لا يُفَسِّر زيادة اللامساواة التى شهدتها بلدان الكتلة السوفيتية السابقة. فبينما ارتفعت درجة التفاوت (معامل جينى) بحوالى الثلث فى الولايات المتحدة فى الفترة من 1980 حتى 1995، شهد العقد اللاحق لتفكك الاتحاد السوفيتى، قَفْزَ معامل التفاوت فى روسيا بثلاثة أمثال هذه السرعة، فى نفس الوقت الذى تراجع فيه متوسط دخل الفرد. وعلى الرغم من توقف الزيادة فى معدل اللامساواة مع نهاية القرن العشرين، فقد بقى هذا المعدل فى روسيا أعلى منه فى الولايات المتحدة، ويماثل تقريبا المعدل فى الصين. وحدث نفس الشىء فى بلدان وسط أوروبا (الاشتراكية سابقا)، ولكن ظلت معدلات التفاوت عند مستويات منخفضة نسبياً.

[1] يقيس التفاوت بين فئات الدخل المختلفة. وتتراوح قيمة المعامل بين الصفر (ليشير إلى المساواة الكاملة بين دخل كل الأفراد والفئات فى المجتمع) وبين الواحد الصحيح (الذى يعنى عدم المساواة التامة فى توزيع الدخل).

وعلى النقيض من ذك، إتجهت تفاوتات توزيع الدخل فى بلدان أمريكا اللاتينية إلى الانخفاض خلال سنوات العقد الأول من القرن الجديد، وكانت الظاهرة ملحوظة فى البرازيل، التى كانت تُعَدُّ المثال الأبرز فى ارتفاع حدة تفاوت الدخل. وعلى الرغم من انخفاض معامل جينى فى البرازيل من 0.60 إلى 0.57 فقط (أى ثلاث نقاط مئوية) فقد جاء هذا الانخفاض على غير الاتجاه العام للارتفاع فى أنحاء العالم. وقد انخفضت أيضا درجة التفاوت فى المكسيك والأرجنتين (Milanovic, 2011). لقد أصبحت ظاهرة تركز الدخل والثروة فى غالبية الاقتصادات محلاً للرصد والتحليل. وتُبَيِّن الإحصاءات أنه بين 1990 و2010 ارتفع معامل جينى، تقريباً فى كافة الدول المتقدمة والأوروبية البازغة. ففى ثُلْث الاقتصادات المتقدمة ونصف اقتصادات أوروبا الانتقالية، ارتفع جينى بأكثر من ثلاث نقاط مئوية. لقد زادت كذلك درجة اللامساواة فى معظم إقتصادات آسيا والكريبى والشرق الأوسط وأكثر من ثُلُث بلدان أمريكا اللاتينية. وانعكس هذا التركز ليس فقط فى اتساع الفجوة فى الدخل والثروة، ولكن أيضا فى عدم المساواة فى الفرص والقدرة على الحراك الاجتماعى (IMF, 2014).

شهدت التسعينات – إذن – إهتماماً مستجداً بقضايا توزيع الدخل والنمو الاقتصادى. ويختلف هذا عن التجاهل النسبى الذى لقيته موضوعات التوزيع خلال عقد الثمانينات. ويرجع ذلك إلى اعتبارين: الأول، أن السياسة الاقتصادية اتجهت فى ذلك العقد إلى التثبيت والإصلاح الهيكلى وتحرير السوق. وقد أدت أزمة الديون العالمية والاختلالات المالية والنقدية الناجمة عنها إلى انصراف السياسة الماكرو اقتصادية عن قضايا العدالة والتنمية الاجتماعية. والثانى: أن المناخ الفكرى والإدارى والأكاديمى، الذى أحاط بالسياسة الاقتصادية تأثر، منذ منتصف السبعينات، باقتصاد السوق الذى تصاعدت وتيرته بصعود الثاتشرية فى إنجلترا والريجانية فى الولايات المتحدة. الواقع أن استمرار زيادة حدة التفاوت واللامساواة فى توزيع الدخل والثروة بين الأثرياء وباقى الفئات (أنظر الشكل 2) ليس فقط فى البلاد النامية أو الفقيرة ولكن ربما بصورة صارخة فى الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قد زاد من حدة الجدل والتحذير من المخاطر الاقتصادية والسياسية بل والاستقرار العالمى. وقد جاء التقرير الذى نشرته OXFAM بمناسبة مؤتمر دافوس فى يناير 2015 ، ورد الفعل القوى على خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكى تعبيراً عن المدى الذى بلغته ظاهرة اللامساواة من أهمية واهتمام.

الشكل (2) نموذج صارخ للامساواة فى توزيع الثروة

يثيرهذا التصاعد فى الاهتمام عددً من التساؤلات (Solimano, ?) :

1- هل يؤدى النمو الاقتصادى إلى مزيد من المساواة (أم اللامساواة) فى توزيع الدخل؟ هل تعوق (أم تُسَرِّعُ) العدالة فى توزيع الدخل من النمو الإقتصادى؟ ماذا تقول النظريات المختلفة عن اتجاه السببية وطبيعة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو؟

2- ما هى الآليات والقنوات الإقتصادية التى ينتقل من خلالها التأثير والتأثر بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى؟ ما هو دور المدخرات القومية، معدل الاستثمار، نمو الإنتاجية، التعليم، أسواق المال، فى تحديد شكل هذه العلاقة ؟

3- ما هو دور الآليات السياسية، الذى تُسْنِدُه كل من النظريات لها، فى صياغة العلاقة ؟ ما هو تأثير آلية التصويت والصراع السياسى؟

4- ما هى الدلائل العملية – سواء فى الدول النامية أو المتقدمة – على وجود وشكل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى؟

5- ما هى الانعكاسات على السياسة التى تنطوى عليها كل من النظريات نحو حفز النمو الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية؟

ستكون محاولة الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها هى محل اهتمام الدراسة.

الفصل الأول

نشأة وتطور دراسة علاقة النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل

1-1 فرضية كوزنتس

كانت البداية عندما أخضع سيمون كوزنتس للفحص- فى مقالته الشهيرة فى 1955 - العلاقة بين متوسط دخل الفرد ونمط توزيع (اللامساواة فى) الدخل فى عدد من البلدان. لقد استمدت النظرة إلى النمو غير العادل (النمو مع سوء التوزيع) أساسها من فرضية كوزنتس. كان التصور هو أن حدة التفاوت فى التوزيع ستتجه إلى الزيادة فى المراحل الأولى من النمو فى البلاد النامية ثم تبدأ بعد نقطة معينة فى الانخفاض، أى أن العلاقة بين عدم المساواة (على المحور الرأسى) وبين متوسط الدخل (المحور الأفقى) سوف تأخذ تشكل الناقوس (أو U المعكوسة). لم يُقَدِّم كوزنتس نظرية رسمية (مُقَنَّنة) تتبنى أسباب حدوث ذلك، ولكنه استعرض التطورات التى تقود إلى استنتاج هذه العلاقة، التى جرى فيما بعد محاولة تأطيرها، وربما إدراجها فى صُلْبِ نظريات النمو.

استندت مقولة كوزنتس إلى الافتراض بأن الاقتصاد يتكون من قطاع ريفى منخفض الدخل وقليل التفاوت فى توزيع هذا الدخل، وقطاع آخر حضرى غنى وترتفع فيه درجة التفاوت فى التوزيع. يتحقق النمو عندما ينتقل العمال من الريف إلى الحضر، حيث تتحول شريحة من الدخل فى الريف، إلى الدخل الحضرى. وبالتعريف لن يتغير التوزيع داخل كل قطاع. وبدءاً من الحالة التى يعمل فيها جميع السكان فى الريف، فسوف يزيد تفاوت التوزيع مع انتقال أول عامل إلى القطاع الحضرى، وعندما يغادر آخر عامل ريفى سوف تعود التفاوتات إلى الإنخفاض. وبين هذين الطرفين النقيضين تأخذ العلاقة الشكل الناقوسى بين تفاوت التوزيع وبين متوسط الدخل)، كما يظهر فى الشكل التالى.

الشكل (3) منحنى كوزنتس

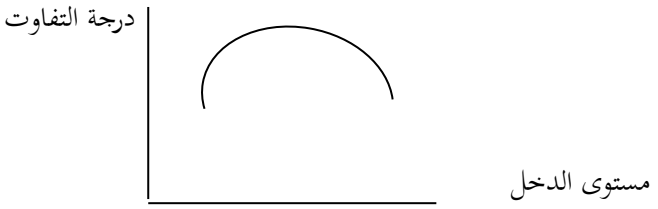

وعلى الرغم من أن فرضية كوزنتس كانت ذات طبيعة تقريبية وعمومية، فقد وَجَدَتْ الكثيرين من المؤيدين، الذين ألمح بعضهم إلى أنها " مؤكدة "، وأطلق عليها البعض "وصف الحقيقة النمطية"، بل إعتبرها آخرون بمثابة قانون اقتصادى. ويمكن أن نجد هذه الدعاوى المؤيدة لهذه المقولة فى الأدبيات المنشورة حتى نهاية القرن العشرين.(Francisco ,1999 Ferreira).

ظلت النظرة – حتى وقت قريب– لعلاقة الارتباط بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل محكومة بالتحليل الذى قدمه كوزنتس فى أواسط الخمسينات. وكما هو معروف، فقد توقع أن النمو الاقتصادى (الذى يبدأ عند مستوى منخفض للدخل، كما فى حالة الاقتصاد الفِلاحى(الريعى) سوف يؤدى – فى البداية – إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل، ثم تضيق – بعد ذلك – هذه الفجوة، وهو ما يصوره المنحنى الناقوسى لكوزنتس. لقد استند اشتقاق هذا الشكل للمنحنى إلى معلومات تطبيقية أكثر من استناده إلى نظرية صريحة. ويركز تفسير منحنى كوزنتس على التحول والإنتقال، خلال عملية التنمية، من القطاع الزراعى (الريفى) التقليدى (حيث الإنتاجية المنخفضة) إلى القطاع الحديث (مثل الصناعة ذات الإنتاجية المرتفعة)،

فى المراحل المبكرة من التنمية، حيث يسمح وجود "فائض العمالة" فى القطاع الريفى بهذا الإنتقال دون أن تحدث زيادة فى الأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة. وعلى العكس، تأخذ الدخول الحقيقية للعمالة الماهرة فى الارتفاع (نتيجة نقص العرض من هذا النوع من العمالة) خلال عملية الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، وهو ما يؤدى إلى زيادة واتساع الفجوة بين مستويات الأجور وتوزيع الدخل. يبدأ إنخفاض التفاوت (الجزء الهابط من منحنى كوزنتس) عندما يتزايد دخل الفرد، وينحسر جيش الاحتياطى من سوق العمل، وتشجع " علاوة " المهارة للعمال على زيادة العمالة الماهرة من خلال التعليم والتدريب. ومع اضطراد هذه العملية تضيق فجوة الأجور، ويتحسن توزيع الدخل.

وبينما أيدت كثير من النماذج النظرية ما تضمنه مُنْحَنى كوزنتس، فقد كان الدعم التطبيقى لهذه العلاقة محدوداً، بسبب عدم توفر بيانات لفترة ممتدة عن توزيع الدخل. فقد استندت فرضية كوزنتس الأصلية إلى بيانات تاريخية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عن ثلاث دول فقط (إنجلترا، الولايات المتحدة، ألمانيا). ومنها صاغ استنتاجه بحَذَر بأن البيانات تبرر الانطباع التقريبى بثبات (استقرار) التوزيع النسبى للدخل (قبل الضرائب)، يتبعه تضاؤل فى التباين النسبى فى التوزيع فيما بعد الحرب العالمية الأولى، وربما قبل ذلك. (Francisco Ferreira ,1999)

على الرغم من أن البيانات عن عدة بلدان متقدمة قد تؤيد هذا النمط من العلاقة، فقد يَسْهُل أن نجد بلداناً أخرى لا تنطبق عليها هذه الحالة. وحتى عندما يصف منحنى كوزنتس العلاقة، مثلما وُجد فى حالتى بريطانيا والولايات المتحدة، فإن الهجرة والانتقال بين القطاعات– وهى الآلية الأساسية لدى النظرة التقليدية– لا تفسر سوى جانب بسيط من التغير فى درجة تفاوت التوزيع. والأهم أن عدم المساواة بين المهن والوظائف يبدو أكثر تأثيراً على الإتجاه العام لتفاوت التوزيع، مع زيادة تعويضات العاملين حسب المهارة نتيجة التغيرات التكنولوجية الخارجية، وتؤدى إلى زيادة درجة التفاوت الإجمالية، وتخفيض التفاوت الناشىء عن تراكم المهارة، مما يرتبط فى النهاية بتقاربها انعكاسا لندرة المهارات خلال فترة التصنيع التى تمت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر(Deigning and Squire, 1998).

كثيرة هى الكتابات والدراسات التى أخضعت هذه العلاقة، كما توصل إليها كوزنتس، للاختبار وإعادة التقييم. فقد حفزت فرضية كوزنتس الكثير من الدراسات التطبيقية والجهود البحثية التى وُجِّهَتْ لاختبار شكل المنحنى: طبيعة العلاقة ومدى قوتها، اختيار الدول والفترات الزمنية، وتحديد موقع "نقطة التحول" التى يبدأ عندها– أو بعدها– توزيع الدخل فى التحسن خلال عملية التنمية. لقد توصلت إحدى الدراسات (Arne Bigsten and Jorgen Levin، 2001) إلى عدم وجود دليل على هذه العلاقة الناقوسية المذكورة فى مقالة كوزنتس. وفى أغلب البلدان كان من الصعب رصد أى تغير ملموس فى توزيع الدخل خلال العقود الأخيرة. والأكثر من هذا فإنه لم يتبين وجود ارتباط فى اتجاه ثابت بين النمو السريع وزيادة تفاوت الدخل. إرتبط النمو السريع بزيادة اللامساواة (التفاوت فى توزيع الدخول) مرات، كما انخفضت حدة سوء توزيع الدخل مع ارتفاع معدلات النمو مرات أخرى. فى بعض الحالات لم يحدث تغير على الإطلاق. ولقد خلص باحثون كُثُر إلى نفس النتيجة: عدم وجود علاقة منتظمة بين معدل النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل.

وتميل الدراسات التى تمت فى النصف الثانى من الثمانينات، باستخدام بيانات من مجموعات الدول –cross section، إلى تأييد مشروط لوجود منحنى كوزنتس. بالإضافة إلى أن تحليل الانحدار باستخدام بيانات مجموعات دول، يُظْهر عدم استقرار الجزء الصاعد (زيادة التفاوت) على المنحنى، بالمقارنة باستقرار أكثر فى الجزء الهابط (زيادة العدالة). وطالما أن الشطر المعبر عن زيادة التفاوت يمثل حالة الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط فإن العلاقة غير مستقرة فى هذه الدول. وعلى العكس، يبدو أن تفاوت الدخل يميل إلى الانخفاض فى الدول ذات مستوى الدخل المتوسط والمرتفع. أما نتائج

الدراسات التى تمت على بلدان منفردة فى أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البرازيل، الأرجنتين) وفى آسيا، فقد تطابقت مع شكل منحنى كوزنتس. وكذلك الأمر، بالنسبة للدراسات التى أجراها البنك الدولى فى منتصف التسعينات باستخدام بيانات من مجموعات الدول والسلاسل الزمنية، فقد أظهرت إنطباق منحنى كوزنتس على حالة دول محدودة (10% من دول العينة)، ولكن بصفة عامة لم تتأكد الثقة إحصائيا فى العلاقة بين مستوى الدخل وعدم المساواة فى التوزيع لأكثر من 75% من بلدان العينة. ولم تَثْبُت – من ثم – عمومية المنحنى، ولم يتحقق من خلال هذه الدراسات وجود – أو قوة – العلاقة التى ينطوى عليها شكل منحنى كوزنتس. (؟؟ ،Solimano)

ساد فى الخمسينات وما بعدها فى أدبيات توزيع الدخل والتنمية ما يمكن وصفه بالتجميعية أو الصورة المختزلة aggregative and reduced form. إذ أنها فى جانبها النظرى تهدف إلى استنباط العلاقة- خلال تقدم عملية التنمية- بين مقاييس توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد ككل من ناحية ومتوسط دخل الفرد من ناحية أخرى. وفى جانبها التطبيقى تم التركيز على تقدير وقياس هذه العلاقة الكلية. وكانت الدراسات التطبيقية تنظر إلى هذه العلاقة المقدرة إما كاختبار لعملية التنمية المتبعة، أو كحقيقة مُنَمَّطَة كى يتم تفسيرها أو لأخذها فى الحسبان من جانب راسم السياسة. وكان الجانب الرئيسى من هذا المنهج يكمن فى محاولة اشتقاق أو إختبار فرضية كوزنتس (التى أطلق عليها البعض "قانون" كوزنتس (Kanbur, 1998) التى تعتقد أنه مع ارتفاع مستوى الدخل، تزيد – فى البداية – تفاوتات الدخول، ثم تتجه إلى التحسن بعد ذلك. ومن استعراض الكتابات التى استندت إلى هذه الفرضية، يمكن الاستنتاج أنها لم تكن قاطعة ولا حاسمة ومع ذلك فإنها بطبيعتها الإجمالية والمختزلة تجاهلت الكتابات حول العلاقة الفعلية بين الإثنين كما تفصح عنها "دراسات الحالة" case studies لعملية التنمية.

2-1 تفاوت توزيع الدخل والأداء الاقتصادى: هل هناك نظرية للنمو والتوزيع ؟

يمكن إستماحة الأعذار لدارسى علم الاقتصاد فى السبعينات والثمانينات لنظرتهم " لعدم المساواة " فى توزيع الدخل باعتبارها مسألة هامشية. و كان من اهتم بهذا الموضوع أصلاً يَعْتَبِرُ أن توزيع الدخل هو نتيجة للتوزيع السائد للأصول، للتشغيل، وقرارات الادخار، والأسعار التى تتحدد فى أسواق الأرض، العمل، ورأس المال، والسلع. وحتى أول التسعينات كان هناك القليل مما يمكن أن يقوله تخصص الاقتصاد حول تأثير " اللامساواة " – فى توزيع الدخل والثروة عموماً – على المتغيرات المختلفة، مثل الكفاءة الاقتصادية، والتى يمكن اختزالها فى معدل النمو.

لم يكن هذا هو الحال بصفة عامة. فقد كان الاهتمام بالتوزيع فى مركز فكر الاقتصاديين الكلاسيكيين (التقليدين). وكما نُقِلَ عن ريكاردو أنه قال " الاقتصاد السياسى يجب أن يكون بحثاً فى القوانين التى تحكم توزيع ناتج الصناعة فيما بين الطبقات التى انخرطت فى تحقيقه". تشكك الاقتصاديون الكلاسيك، مثل آدم سميث، ريكاردو، كارل ماركس، وغيرهم، فى قدرة النمو الرأسمالى على تجنب تفاوت توزيع الدخل والثروة. (Ferreira, 1999)

الإطار الفكرى للنظريات

مالثوس والانفجار السكانى

عندما وُلد الاقتصاد السياسى الكلاسيكى، فى انجلترا وفرنسا، فى نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، كانت قضية التوزيع بالفعل إحدى القضايا الأساسية. كان هناك إدراك أن تحولاً جوهرياً يتم، قادت إليه الزيادة السكانية والنمو الديموجرافى غير المسبوق، مصحوباً بهجرة واسعة من الريف، وإرهاصات الثورة الصناعية. ربما كانت هذه هى البدايات لتفسير نمط توزيع الثروة، والبنية الاجتماعية، والتوازن السياسى فى المجتمع الأوربى، إستناداً إلى خطر الزيادة السكانية الكبيرة، على النحو الذى

صاغه توماس مالثوس (يشار عادة إلى كتابه الشهير Essay on the Principle of Population فى 1797). كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النمو السكانى غير المشهود من قبل، أدى إلى ركود الأجور الزراعية، وارتفاع ريع الأرض، خلال العقود السابقة على قيام الثورة الفرنسية. قد لاتكون التحولات الديموجرافية هى المسئولة وحدها عن الثورة، ولكنها بكل تأكيد ساهمت فى زيادة الغضب على الأروستقراطية، وتدهور شعبية النظام السياسى القائم (Piketty, 2014). لقد كانت مخاوف مالثوس من الربط بين التبعات السياسية والانفجار السكانى تكمن وراء تحذيره الشديد من مخاطر هذه الزيادة.

ريكاردو ومبدأ الندرة

تواصلت النظرة التشاؤمية، والنبوءات السَوْدَاوِيَّة حول التطور بعيد المدى لتوزيع الثروة والبنية الطبقية للمجتمع مع نشر دافيد ريكاردو لكتابه الشهير "مبادىء الاقتصاد السياسى، والضرائب"، عام 1817. كان المدخل عند ريكاردو هو دراسة تطور أسعار وريع الأرض. كانت رؤيته تتمحور حول تأثير النمو المتواصل على السكان والإنتاج، مما ينعكس فى تزايد ندرة الأراضى بالمقارنة مع السلع الأخرى. وفى هذه الحالة، يقضى قانون العرض والطب، باتجاه ثمن الأرض نحو الارتفاع بإستمرار، وكذلك الريع الذى يتقاضاه ملاك الأراضى. ومن ثم يحصل مُلَّاكُ الأراضى على حصة متزايدة من النتاج المحلى (الدخل القومى)، بينما يتناقص النصيب المتبقى لغيرهم، مما ينعكس فى الاختلالات الاجتماعية.

ماركس ومبدأ التراكم اللانهائى

حينما نشر كارل ماركس المجلد الأول لرأس المال فى 1867 (أى بعد نصف قرن من نشر رسالة ريكاردو) كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد تبدلت جوهرياً: لم يعد الأمر ما إذا كان المزارعون قادرين على توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، أو أن أسعار الأراضى سترتفع بشدة، وإنما كيف نفهم ديناميكيات وتغيرات الرأسمالية الصناعية. فعلى الرغم من النمو الاقتصادى، وربما بسبب هذا النمو، ونتيجة للهجرة الواسعة من الريف، بسبب الزيادة السكانية، وارتفاع إنتاجية الزراعة، تزاحم العمال الصناعيين فى العشوائيات الحضرية وتدهورت أحوال وأجور العمال ..الخ. وكما تُظهر البيانات التى توفرت فيما بعد، لم تشهد القوة الشرائية للأجور أية زيادة حقيقية حتى النصف الثانى (وربما الثلث الأخير) من القرن 19. وقد بقيت الأجور عند مستوياتها المتدنية، القريبة من– وربما أقل– مما كانت عليه فى القرن 18، بسبب الزيادة فى النمو الاقتصادى خلال هذه الفترات. لقد ارتفع بشدة نصيب رأس المال من الدخل القومى (الأرباح الصناعية، ريع الأرض، أجور المساكن) فى انجلترات وفرنسا خال النصف الأول من القرن 19. تراجعت هذه الحصة قليلاً فى العقود الأخيرة من ذلك القرن، عندما زادت الأجور مع ارتفاع النمو. وحسب البيانات التى قام بيكيتى بتجميعها وتحليلها، لم يحدث انخفاض بنيوى فى اللامساواة قبل الحرب العالمية الأولى. فما حدث خلال الفترة 1870 – 1914 كان – فى أحسن الأحول – هو الاستقرار فى اللامساواة وتركز الثروة عند مستوى غاية فى الارتفاع (وفيما يبدو، لم تكن هذه الدائرة الحلزونية المتزايدة لعدم المساواة (العدالة) لتتوقف، ما لم تؤثر الصدمات التى ترتبت على انفجار الحرب العالمية (Piketty, 2014).

لقد اعتمد ماركس فى تحليله – مثلما فعل ريكاردو – على التناقضات المنطقية فى النظام الرأسمالى. ومثلما كان الحال فى نموذج ريكاردو يستند ماركس إلى سعر رأس المال ومبدأ الندرة فى تحليل تطور الرأسمالية الصناعية (حيث لا يوجد سقف لتراكم رأس المال المتمثل فى الآلات والمعدات، والمنشآت ..الخ). ولهذا يمكن وصف خلاصة تحليله بإعتباره مبدأ " التراكم اللانهائى"، أى الميل القوى لرأس المال نحو استمرار التراكم، والتركز فى أيدى فئة محدودة، بدون حدود.

لم تتحقق أى من التخوفات السوداء، أو النبوءات التى توقعها مالثوس، ريكاردو، أو ماركس، بل أخذت الأجور– فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر– فى الارتفاع: بدأ توسع التحسن فى القوة الشرائية للأجور، وتبدل الموقف تماماً، رغم

استمرار اللامساواة الشديدة، وربما تكون قد تزايدت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى. يفسر بيكيتى هذا القصور، بتجاهل ماركس، مثل سابقيه، التقدم التكنولوجى المستمر، والزيادة المضطردة فى الإنتاجية، وهى العوامل التى تُوَازِنُ أثر عملية التراكم وتركز رأس المال الفردى.

لا يقلل هذا النقد من مدى ملاءمة التحليل الماركسى من عدة جوانب. فقد بدأ بطرحه للسؤال الهام عن التركز غير المسبوق فى الثروة أثناء الثورة الصناعية. كما أن مبدأ التراكم اللانهائى الذى طرحه ماركس، لا يزال صائباً فى دراسة القرن الواحد وعشرين، كما كان فى القرن الـ 19 . وربما كان فى بعض المجالات، أكثر أهمية من مبدأ الندرة عند ريكاردو. فإذا كانت معدلات نمو السكان والإنتاجية منخفضة نسبياً، يكتسب تراكم الثروة أهمية واضحة، خاصة عندما يزيد بنسب كبيرة، ويصبح مصدراً للاختلال الاجتماعى. (Piketty, 2014)

من ماركس إلى كوزنتس، من النبوءة إلى "حكايات الجن"

ليس هذا العنوان الفرعى من صياغتى، ولكنه ترجمة معبرة من عنديات الاقتصادى الفرنسى بيكيتى للتعبير عن طبيعة التحول فى محتوى دراسة مسألة توزيع الدخل والثروة من المفكرين الأوائل فى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أمثال ريكاردو وماركس إلى الاقتصاديين المحدثين فى القرن العشرين مثل كوزنتس. إذ يرى بيكيتى أن الروح العامة التى أشاعها ريكاردو وماركس إنطوت على التوقع والتنبؤ بمآل النظام الاقتصادى على ضوء مبادىء الاقتصاد مثل الندرة، وتراكم رأس المال. وقد أفسحت هذه الرؤى الطريق أمام حالة الشغف " بحكايات العفاريت (الجن) " ذات النهايات السعيدة. لقد أوضحنا فى أكثر من موضع أن كوزنتس رأى أن تفاوت توزيع الدخل واللامساواة سوف تتجه إلى التناقص تلقائياً فى المراحل المتقدمة للتنمية الرأسمالية، بغض النظر عن اختيارات السياسة الاقتصادية، أو الاختلافات بين الدول. ظهرت موجة تفاؤل مماثلة فى تحليل روبرت سولو للشروط الضرورية التى تضمن إنطلاق الاقتصاد على مسار النمو المتوازن، بحيث يتزايد الناتج، الدخل، الأرباح، الأجور، رأس المال، أسعار الأصول، وغيرها بنفس المعدلات، ومن ثم تستفيد من النمو الاقتصادى كافة الفئات الاجتماعية، بنفس الدرجة، ولا تظهر أية تفاوتات غير عادية. وهكذا يكون موقف كوزنتس متعارضاً تماماً مع رؤية القرن 19 عند ريكاردو – ماركس فى توقع الزيادة المتصاعدة فى درجة اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة، ولكن ما يميزها هو استخدامه لقاعدة إحصائية عريضة، لم تكن متوفرة حتى منتصف القرن العشرين. بدون هذه السلسلة من البيانات المتاحة لم يكن باستطاعة كوزنتس قياس عدم المساواة فى توزيع الدخل، أو تحليل تطورها عبر الزمن. كانت تقديراته غير مسبوقة لنصيب الفئات العشرية للسكان (وكذلك العُشَيْر الأعلى) من الدخل القومى الأمريكى، ولاحظ انخفاضاً حاداً فى درجة اللامساواة فى الولايات المتحدة من 1913 حتى 1948. ففى بداية الفترة، كانت حصة أغنى 10% من السكان تبلغ 45 – 50% من الدخل الأمريكى السنوى، إنخفضت فى نهاية الأربعينات إلى 30 – 35%. كانت نسبة الانخفاض مرتفعة بوضوح، لأنها تمثل حوالى نصف الدخل الذى كان يحصل عليه أفقر50% من السكان. (Piketty, 2014)

وفقا لرؤية (نظرية) كوزنتس كان من المفترض أن تبدأ مرحلة التقدم فى التنمية فى نهاية القرن 19 أو بداية القرن العشرين فى البلدان الصناعية، وأن انخفاض حدة اللامساواة كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة 1913 – 1948 يُعد حالة تَقْبَلُ التعميم كظاهرة، ومن ثم إعادة إنتاجها فى كافة الاقتصادات، بما فيها الدول النامية (التى كانت ترزح تحت وطأة الفقر فيما بعد مرحلة الاستعمار). وفيما يبدو، فإن البيانات التى قدمها كوزنتس فى كتابه عام 1953، أصبحت – فجأة – سلاحاً سياسياً نافذاً. وكما يؤكد بيكيتى فإن كوزنتس كان حريصاً – فى خطابه الرئاسى أمام نخبة الاقتصاديين الأمريكيين – على أن يُذَكِّرَ مستمعيه أن القصد من وراء هذه التوقعات المتفائلة هو بكل بساطة " الإبقاء على الدول النامية ضمن إسار orbit العالم الحر". وبصفة عامة، تحولت نظرية منحنى كوزنتس إلى مُنتَج للحرب الباردة. ومع ذلك، فقد تمت

صياغة النظرية السحرية لمنحنى كونتس لأسباب خاطئة، واتسمت النتائج التطبيقية لها بالهشاشة. لقد كان الانخفاض فى اللامساواة التى تم رصدها فى معظم الدول الغنية خلال الفترة 1914 – 1945، نتاجاً للحروب العالمية وما صحبها من "صدمات اقتصادية وسياسية (خاصة لأصحاب الثروات الضخمة)، وليس نتيجة لعملية هادئة وتدريجية للإنتقال بين القطاعات، على النحو الذى وصفه كوزنتس. (Piketty, 2014)

المتغير الاقتصادى المُحَدِّدُ لعلاقة النمو والتوزيع

النظرية الكلاسيكية

كانت النماذج التى تؤيد صراحة أو ضمنياً رؤية الكلاسيك هى نماذج النمو المحفوز بالإدخار. فى هذه النماذج تُوفر دالة الادخار حلقة وصل بين توزيع الدخل والنمو. بالنسبة للكلاسيك (التقليديين)، يكون الميل الحدى للادخار من الأجور (عند العمال) أقل (أو عند الصفر) من مثيله بالنسبة لعوائد التملك (الريع والربح للرأسماليين). ومن هنا، فإن توزيع الدخل الأكثر مساواة يرتبط بمعدل إدخار قومى أقل، تراكم رأسمالى منخفض، ومعدل ضعيف لنمو الدخل. كانت هذه هى الخلفية الفكرية لواقع القرنين الثامن والتاسع عشر – خاصة فى إنجلترا – الذى صاحب خلالهما النمو الاقتصادى السريع والثورة الصناعية، تركز الدخل والثروة، وهو الواقع الذى لم يكن فى خصام مع النظرية (Ferreira, 1999).

إذن، وفقاً للنظرية الكلاسيكية (التقليدية) يتحدد نمو الناتج وزيادة الدخل بعملية الادخار. ترجع الاستثمارات الأكثر إلى المعدل الأعلى للتراكم الرأسمالى، الذى يعتمد على الأرباح الكبيرة التى تتحقق للرأسماليين. ومن هنا، فإن مستوى الاستثمار يتحدد تماماً بواسطة معدل الادخار، مما يعنى أن المساواة فى توزيع الدخل (لصالح فئات العاملين) ستؤدى إلى إنخفاض الادخار الإجمالى، وإبطاء النمو الاقتصادى. ونتيجة لذلك، لن يمكن تجنب عملية " المقايضة " والإختيار بين النمو والتوزيع. واستمر قبول هذه النتيجة من جانب النظرية النيوكلاسيكية (Edgar Pardo-Beltran، 2002). فقط فى النصف الأول من القرن العشرين ظهرت بعض الأصوات فى مواجهة هذا الاعتقاد.

النظرية الكينزية

هناك على الجانب الآخر النماذج الكينزية والبنيوية (Structuralists)، التى يلعب فيها الطلب الكلى الدور الأساسى فى تحديد النمو على المدى البعيد، فقد يكون تفاوت التوزيع إما مُعَوِّقاً (حيث يكون محكوماً بمستوى هيكل الأجور) أو مُحفِّزاً للنمو (حيث يكون محكوما بمستوى الربح). ويتوقف ذلك على تأثير توزيع الدخل على الطلب الكلى والاستثمار الخاص. وبرز الاعتراض الشديد من جانب "اللورد كينز"، الذى اعتبر أن عدم عدالة توزيع الثروة، والفشل فى توفير التشغيل الكامل، مظهران صارخان لفشل الاقتصاد المعاصر. لقد أشار إلى أن تفاوت (عدم عدالة) التوزيع ينشأ من: "الاعتقاد الخاطئ بأن نمو رأس المال يتوقف على قوة حافز الفرد على الادخار، وأن جانباً كبيراً من هذا النمو يعتمد على مدخرات الأغنياء من ثرواتهم البالغة".(Edgar Pardo-Beltrann، 2002) وفوق ذلك، واستناداً إلى مبدأ "الطلب الفعال"، وتحديداً إلى نظريته فى القانون النفسى ونظرية الاستثمار، إقتنعت الكينزية بأن إجراءات إعادة توزيع الدخل بطريقة تؤدى إلى زيادة الميل للاستهلاك ستكون إيجابية التأثير على نمو رأس المال.

فى الخمسينات إنطوت نظرية النمو على دور بالغ الأهمية للتوزيع، إذ يتجه معامل رأس المال/العمل إلى مستوى التوازن المستقر من خلال اختلاف معدلات الادخار عند الرأسماليين والعمال. فإذا ارتفع هذا المعامل عن مستواه التوازنى، سيرتفع معامل الأجر/ الربح. ولأنه يفترض أن الميل للادخار من الأجور أقل من مثيله بالنسبة للأرباح، سيتجه التراكم الرأسمالى إلى الانخفاض، مما يؤدى إلى تراجع معامل رأس المال/ العمل إلى مستوى التوازن.

ولعل من القضايا الهامة هى كيفية التوفيق بين منحنى كوزنتس وبين النماذج الماكرو اقتصادية للنمو والتوزيع. إن منحنى كوزنتس يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين (النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل) تتوقف على مستوى متوسط دخل الفرد. فعند المستويات المنخفضة لدخل الفرد، ربما يكون مطلوباً تركز توزيع الدخل بدرجة ما، تسمح للأطراف الاقتصادية بتمويل تراكم رأس المال العينى والبشرى، بما يكفى لانطلاق عملية النمو. وبعد ذلك، وعندما يصل الاقتصاد إلى مستويات أعلى للدخل، فإن استمرار نفس النمط من توزيع الدخل سيصبح معوقاً أمام التوسع الاقتصادى فى المستقبل. كانت دراسة آرثر لويس (Lewis 1954 and Ranis, 2004) التى تبحث عملية التنمية، حيث يبدأ النمو والتراكم فى القطاع الحديث فى الاقتصاد، تحاول أن تتتبع التأثيرات التوزيعية (الانعكاسات على التوزيع) التى تتركها هذه العملية، وأثر تغير نمط التوزيع بدوره على التنمية. إن عملية التنمية إبتداء، وربما لفترة طويلة من الزمن، تؤدى إلى اتساع فجوة الدخل، طالما أن التأثير على القطاع التقليدى ظل غير ملموس، عن طريق زيادة الأجور والدخل فى هذا القطاع. إذن، فى مرحلة وجود فائض العمل حسب نموذج لويس ستزيد حدة تفاوت الدخل مع ارتفاع متوسط الدخل. وعندما يبدأ الفائض فى النفاذ، واستمرار زيادة الدخل، تضيق فجوة الدخول. لم يكن هذا سوى صورة مطابقة لفرضية كوزنتس. ماذا عن النمو والتوزيع؟ فى أبسط صُوَر نموذج لويس، فى غياب التقدم الفنى، يرتبط تناقص الغلة (العائد) فى القطاع الحديث بانخفاض الربحية، ومن ثم تراجع التراكم الرأسمالى والنمو، أى أن تراجع معدلات النمو سيترافق مع زيادة درجة التفاوت فى التوزيع (ومعنى هذا أنه من الواضح أن إدخال التقدم الفنى سوف يزيد التحليل تعقيداً أكبر) (Ferreira, 1999)

يجد التفكير من خلال الانعكاسات المعَقدة للنموذج البسيط لآرثر لويس، مخرجاً عن طريق الاستنتاجات الأكثر تبسيطاً التى صاغتها أفكار كوزنتس. لقد ركز بدوره على انتقال السكان بين قطاعات النشاط الاقتصادى، باعتباره السمة الرئيسية لعملية التنمية. وبينما لم يهتم بدوافع – وبالتالى نمذجة – هذا الانتقال، فقد ركز بدلاً من ذلك على انعكاسات وآثار انتقال السكان على توزيع الدخل. لقد أراد معظم الباحثين – فيما بعد – أن تشمل مناقشاتهم (ونماذجهم) المدى القصير، وكذلك مسار توزيع الدخل فى المدى البعيد مع تقدم التنمية، أى رغبوا فى أن يتمكنوا من تفسير الحالتين بإطار بسيط. وهكذا، فبينما يتضمن إطار لويس الافتراض بأنه إلى أن تنتهى مرحلة فائض العمل سيزيد تفاوت الدخل، فإنه وفقاً لكوزنتس هناك ميل لوجود إتجاه مماثل، ليغطى 50 سنة أو أكثر من تغير نمط التوزيع (ليأخذ الشكل الناقوسى)، حيث يزيد التفاوت فى البداية (الأجل القصير)، ثم يأخذ فى التراجع مع تقدم التنمية (فى الأجل الطويل) وبلوغ مستوى معين من الدخل (نقطة تحول). لا نبغى المبالغة فى أهمية وخطورة محاولة تغطية كافة الجوانب التحليلية بواسطة شكل تجميعى ومختزل للعلاقة. هناك دائماً الميل لأن تشمل البيانات كل أجزاء المنحنى الناقوسى. وعندما تفشل هذه المحاولة، يتم تجاهل العلاقة برمتها بين النمو والتوزيع، حتى فى الأجل القصير. ولا تعنى حقيقة أنه، فى الأجل الطويل (أو فى مجموعة بلدان تتباين مستويات الدخل فيها، وتخفى الاختلافات الهيكلية والسياسات التأثيرات المحددة الأخرى) لا توجد علاقة بين النمو والتوزيع، أى أنه ليس هناك مبرر للاعتقاد بعدم وجود هذه العلاقة فى الأجل القصير، وأن وجود (أو عدم وجود) علاقة فى صورة مختزلة قد تكون له فائدة محدودة على راسم السياسة، وخاصة فى الأجل القصير.

النظرية النيوكلاسيكية

تعود نظرية النمو – فى المسار الرئيسى كما تعلمناه – إلى نموذج روبرت سولو الشهير، الذى لا يتطلب آلية لتوزيع الدخل كى نضمن بلوغ وضع توازنى. ولأن سولو قد بنى نموذجه حول دالة إنتاج نيوكلاسيكية، فقد أصبح هذا النموذج إطاراً لنظرية النمو النيوكلاسيكية. وفيما بعد تم تطوير هذا النموذج ليأخذ فى الحسبان دور " التقدم الفنى"، وكذلك استبدال معدل الادخار كمتغير خارجى فى النموذج، ليحل محله الاستهلاك. يأخذ نموذج النمو الذى صاغه "روبرت سولو " فى الحسبان

معامل رأس المال / العمل، ليصبح معتمداً على " أسعار" العمل ورأس المال. فى هذا النموذج يكون النمو محكوماً أيضاً بالادخار، الذى يقود الاقتصاد (بافتراض المنافسة الكاملة، ثبات عائد النطاق، وتوازن السوق ..) إلى النمو التوازنى والتشغيل الكامل، من خلال مرونة أسعار عناصر الانتاج. وبدورها، تتحدد أنصبة كل من العمل ورأس المال فى الدخل القومى حسب الإنتاجية الحدية لكليهما، وافتراض ثبات معدلات الادخار من عائد العمل ورأس المال، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الادخار الإجمالى، استقلالا عن نمط توزيع الدخل. ومن هذا المنطلق لن يؤثر توزيع الدخل مباشرة على النمو الاقتصادى، على الرغم من أنه ربما تكون له سببية عكسية (؟؟ ، Solimano)، أى أن النمو الاقتصادى يحدد توزيع الدخل.

وعلى النقيض، افترض كالدور اختلاف معدلات الادخار بين العمال والرأسماليين، واستخدم التغيرات فى توزيع الدخل من خلال عملية " الادخار الاجبارى" كآلية أساسية لبلوغ التوازن الاقتصادى الكلى. ولهذا فإن السببية تتجه من النمو إلى توزيع الدخل، ومن الاستثمار إلى الادخار. واتجاه العلاقة من الاستثمار إلى الادخار تعنى أن النمو يصبح محكوماً بالاستثمار، ولكن على عكس نموذج كينز فقد افترض كالدور التشغيل الكامل، ووجد علاقة عكسية بين الأجور والنمو.

كانت هذه قضايا مثيرة، وغالبا معقدة، وباعتبار أن التعامل معها لم يتطلب معالجة صريحة لتوزيع الدخل أو الثروة، كما أن هذه المعالجة دونها صعوبات منهجية، فقد إنبنت هذه النماذج على إفتراض وجود هيئة مُمثلة representative agent ، وأن الاختيارات فى الاقتصاد كما لو كانت مطابقة لاختيار الفرد. ومن ثم فإن أهمية توزيع الدخل، التى أعطتها الاقتصاديات الكلاسيكية (كالدور/ كوزنتس) تم افتقادها عبر تطور علوم الاقتصاد لفترة طويلة. المجتمع ليس " هيئة متجانسة، سواء فى مستوى الدخل أو الثروة أو أية أبعاد أخرى. وعندما نقول أن الاقتصاد ينمو بسرعة معينة فإن المقصود هو متوسط معدل النمو لكل مجموع السكان. مع تقدم تكنولوجيا الحساب فقد تزايد هيكل توزيع الدخل، ولم يعد الاعتماد على متوسط الدخل وحده.

لا يعنى ذلك عدم الاهتمام بالتغير فى متوسط معدل النمو، ولكن يشير إلى ضرورة فهم مؤشرات أخرى، مثل تفاوت الدخول (اللامساواة)، وتغير نمط التوزيع ... إلخ. وربما نجد أن متوسط الدخل يزيد بمعدل معين، ولكن يلزم كذلك أن نتعرف على شكل منحنى التوزيع الذى سيعكس مدى رفاه الفئات الفقيرة density function. إن علماء الاجتماع والاقتصاديين غير معنيين فقط بتوصيف ما يحدث، بل هم مهتمون أكثر بالروابط بين المتغيرات، والأسباب، والتفسير للظواهر التى يدرسونها. هل هناك علاقة منتظمة مثلا، بين تباين توزيع الدخل من ناحية، ومعدل زيادته، من ناحية ثانية. وعندما يكون الأمر كذلك، فما هو اتجاه السببية ؟ هل النمو يؤثر على مستوى التفاوت (التباين) فى توزيع الدخل، هل يؤثر نمط الاختلال القائم فى توزيع الدخل على معدل النمو المستقبلى، وإذا كان أى من ذلك كله صحيحا، فما هو السبب وراء ذلك؟

نظرية النمو الداخلى endogenous growth

الواقع أنه يمكن التوصل إلى هذه الصورة من التطورات عندما نلجأ إلى نظريات النمو الداخلى، والسياسة الداخلية endogenous policy حيث ترى أن المواطنين غير الموافقين (المعترضين) على نمط التوزيع السائد سيطالبون بفرض ضرائب أعلى على رأس المال، أو من نظريات ضغط الأرباح، التى تفترض أنه بعد فترة طويلة من النمو ستضغط التنظيمات العمالية لزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، والحصول على نصيب أكبر من الكعكة الاقتصادية. وتبعات هذه التطورات واضحة، فعند مستوى معين من التنمية، وبعد فترة ممتدة من النمو مع سوء التوزيع، يولد النظام طلباً متزايداً على درجة من إعادة التوزيع، لصالح حصة أكبر للعمال والفئات ذات الدخل المنخفض فى عوائد التنمية.